المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد (1861) السنة السابعة - الاربعاء (28) تموز 2010

إقرأ في

3 مولن في بغداد لمراجعة خطط الانسحاب

5 إيران تندد بالعقوبات الجديدة التي فرضتها أوروبا

7 العنف يطلّ من نافذة التطرف

8 مسعود يكشف عن موعد وصول سيدكا لقيادة منتخبنا

الخميس موعد إعلان نتائج المرحلة الإعدادية بفرعيها الأدبي والعلمي

المدى / وكالات

أكد الناطق الإعلامي لوزارة التربية السيد وليد حسين في تصريح لوكالة أنباء الإعلام العراقي أن يوم الخميس المصادف ٢٠١٠/٧/٢٩هو الموعد المقرر لتوزيع النتائج للمرحلة الإعدادية بفرعيها الأدبي والعلمي وأضاف حسين انه سيتم الإعلان عن النتائج بعد الاجتماع الذي سيعقده وزير التربية خضير الخزاعي مع الإعلاميين الخميس القادم وسوف توزع الأقراص المدمجة التي تحمل النتائج النهائية للطلبة عبر وسائل الإعلام المعتمدة .

تأجيل جلسة مجلس النواب إلى إشعار آخر

بغداد / المدى

أعلن رئيس مجلس النواب المؤقت فؤاد معصوم،أمس، أن الكتل السياسية اتفقت على تأجيل جلسة مجلس النواب إلى إشعار آخر وجعل حكومة المالكي حكومة تصريف أعمال، فيما لفت إلى أن اجتماع الكتل الذي عقد شدد على ضرورة تكثيف اللقاءات بين قادة الكتل السياسية من أجل الإسراع بتشكيل الحكومة.

وقال معصوم خلال مؤتمر صحافي عقده، قبل ظهر اليوم، في مقر مجلس النواب العراقي وحضرته "المدى"، إن "الكتل السياسية اتفقت خلال اجتماع عقدته ، ضم ممثلين عن الكتل السياسية العراقية الفائزة في الانتخابات على تأجيل جلسة مجلس النواب التي كان متوقعا عقدها أمس الثلاثاء لانتخاب رئيس للبرلمان ورئيس للجمهورية، حتى إشعار آخر، لإعطاء الفرصة أمام الكتل السياسية للتوصل إلى اتفاق موحد بشأن تشكيل الحكومة".

وأضاف معصوم أن "الكتل اتفقت أيضا على تحويل الحكومة الحالية برئاسة نوري المالكي إلى حكومة تصريف أعمال"، مبينا أنه تم التشديد أيضا على "تكثيف اللقاءات بين قادة الكتل السياسية للوصول إلى اتفاق وتشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن".

من جانبه صرّح الناطق الرسمي بإسم الحكومة العراقية علي الدباغ بأن مجلس الوزراء ناقش في جلسته الإعتيادية ليوم الثلاثاء الموضوع المطروح للمداولة بين بعض الكتل السياسية وهو أن الحكومة الحالية هي حكومة تصريف أعمال وأذ يؤكد مجلس الوزراء بأن الحكومة الحالية تقوم بمهامها وتؤدي مسؤولياتها استنادا إلى الصلاحيات الدستورية والقانونية الممنوحة لها ولا تقوم بعقد أي اتفاقات إستراتيجية أو معاهدات أو تعيينات خاصة ولا تقوم بصرف أي مبالغ خارج تخصيصات الموازنة المصادق عليها منذ انتهاء أعمال مجلس النواب ولغاية انتخاب حكومة جديدة.فيما أكد الخبير القانوني طارق حرب في تصريح صحفي إن اتفاق الكتل السياسية على تحويل الحكومة الحالية إلى حكومة تصريف أعمال خلال الاجتماع الذي عقدته الكتل السياسية أمس، يحتاج إلى تصويت مجلس النواب عليه بعد انتخاب رئيس دائم له وبأغلبية عدد أعضاء المجلس ليأخذ صفته القانونية، مبينا أن حكومة المالكي هي حكومة تصريف أعمال من الوجه الواقعي والحقيقي".

وأضاف حرب أن "حكومة المالكي لا تتمكن في الوقت الحالي من إعلان حالة الطوارئ أو الحرب أو حتى عقد المعاهدات والاتفاقيات أو إقالة الوزراء وتعيين موظفين بحسب قانون الموازنة للعام الحالي ٢٠١٠، الذي ينص على أن الحكومة الحالية ليس من صلاحياتها تعيين الموظفين إنما هي من صلاحيات مجلس الخدمة الاتحادي الذي لم يشكل حتى الآن".

وتابع أن "عدم انتخاب رئيس لمجلس النواب حتى الان يجعل حكومة المالكي حكومة تصريف أعمال من الوجه الواقعي والحقيقي"، عازيا السبب إلى أن "ممارسة الحكومة لأعمالها بحاجة إلى مجلس نواب يمارس دور الرقيب ويصدر القوانين التي تعمل بموجبها الحكومة

من جانبها أبدت قائمة ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي استغرابها من قرار الكتل السياسية توصيف الحكومة الحالية بحكومة تصريف أعمال.

وقال القيادي في ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي لـ(آكانيوز) انه من " الغريب ان يبحث قادة الكتل السياسية مسألة تحويل الحكومة الحالية إلى حكومة تصريف أعمال، في وقت كان من المفترض بهم بحث المسألة الأهم وهي تشكيل الحكومة المقبلة".

وبين الساعدي أن"الدستور العراقي يشير في فقرتين فقط تقضي بجعل الحكومة حكومة تصريف أعمال وهما في حل مجلس النواب أو إقالتها وهذا لم يتحقق".معتبراً أن "القرار جاء مخالفاً للدستور وان غاياته سياسية وإعلامية في محاولة للضغط على الحكومة وإحراجها".

وشدد على أن "الحكومة الحالية هي بحكم حكومة تصريف الأعمال كونها لا تعين موظفين بدرجة مدير عام ولا تعقد اتفاقيات خارج الإطار القانوني". وأشار الساعدي إلى أن"مجلس النواب إذا قرر وفق الإطار القانوني تحويل الحكومة الحالية إلى حكومة تصريف الأعمال فإن المحكمة الاتحادية ستكون الفيصل بالموضوع".

معصوم يعلن تأجيل جلسة البرلمان.. أ ف ب

صباح الساعدي : مجلس الأمن سيشكل حكومة جديدة بموجب الفصل السابع إذا لم تتفق الكتل السياسية

بغداد / المدى

توقع نائب عن الائتلاف الوطني العراقي، امس ، أن يقرر مجلس الأمن الدولي اختيار حكومة عراقية بموجب الفصل السابع من ميثاقه في حال عدم اتفاق الكتل السياسية على تشكيل الحكومة قبل الرابع من شهر آب المقبل، مطالبا في الوقت نفسه الادعاء العام العراقي برفع دعوى جزائية ضد قادة الكتل السياسية لخرقهم الدستور.

وقال النائب المستقل في الائتلاف الوطني صباح الساعدي في مؤتمر صحفي عقده بمقر البرلمان، وحضرته المدى، إن "مجلس الأمن الدولي سيفرض حكومة يختارها على الشعب العراقي بموجب الفصل السابع من ميثاقه، إذا لم تتفق الكتل السياسية على تشكيل الحكومة قبل الرابع من شهر آب المقبل"، مبينا أن "مجلس الأمن سيختار رئيسا جديداً للحكومة يكون مقنعا لجميع أعضائه".

ويعقد مجلس الأمن الدولي في الرابع من شهر آب المقبل جلسة خاصة لمناقشة تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق ومدى التزامه بتطبيق القرارات الدولية الصادرة بحقه، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عقب غزوه الكويت في آب عام ١٩٩٠، وتخشى أوساط سياسية عراقية من تدخل دولي في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الكتل السياسية يفضي إلى تشكيل الحكومة قبل عقد مجلس الأمن لجلسته الخاصة بالعراق.

وأضاف الساعدي أن "الكتل السياسية تتحمل مسؤولية فرض اي حكومة على الشعب لرفضها تقديم تنازلات بهذا الشأن وإصرارها على مواقفها التي تستند إلى مصالحها البعيدة عن مشاكل الشعب"، مشيرا إلى أن "هذه الكتل ستعيد العراق إلى السيطرة الدولية الكاملة على شؤونه الاقتصادية والسياسية".

ويخضع العراق منذ عام ١٩٩٠ للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي فرض عليه بعد غزو نظام صدام لدولة الكويت في شهر آب من العام نفسه، ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لغرض دفع تعويضات للمتضررين جراء غزوه الكويت، كما يسمح بالتدخل في شؤونه الداخلية في حال حصول ترد في الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد حسب ما نصت عليه قرارات مجلس الامن الصادرة عقب نيسان عام ٢٠٠٣.

وطالب النائب المستقل في الائتلاف الوطني الادعاء العام العراقي بـ"رفع دعوى جزائية ضد قادة الكتل السياسية لخرقهم الدستور عبر تأجيل جلسة البرلمان لوقت غير محدد"، معتبرا أن "قادة الكتل السياسية الذين اجتمعوا في مبنى البرلمان اليوم هم سبب الأزمة السياسية في البلاد".

ويعيد حديث الساعدي عن إمكانية اتخاذ مجلس الأمن الدولي لقرار يختار بموجبه حكومة عراقية جديدة سيناريو ما حدث في أيار عام ٢٠٠٤ خلال اختيار الحكومة المؤقتة التي ترأسها زعيم القائمة العراقية اياد علاوي حيث منح المبعوث الأممي آنذاك في العراق الأخضر الإبراهيمي وبالتعاون مع رئيس سلطة الائتلاف المنحلة بول بريمر سلطة اختيار شخصيات الحكومة وإقناع المكونات العراقية بقبولها من خلال سلسلة من اللقاءات التي أجريت.

وكان نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي قد استبعد تدخل مجلس الامن في قرار تشكيل الحكومة وقال في حوار مع قناة الحرة ردا على سؤال بشأن بروز ملامح لسيناريو التدخل الدولي، في حال بقاء العملية السياسية بأزمتها الراهنة بدون حل، مشيرا إلى أن "العراق قد دفع استحقاقات كبيرة طوال السنوات السبع الماضية، ويجب أن لا يعود إليها"، مؤكدا أن "القوى السياسية، والمؤسسات الدستورية مثل مجلس النواب ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية تتحمل مسؤولية كبيرة لحجز الطريق وتفعيل الآليات التي تزيد من وزن الحل العراقي، وليس الذهاب إلى حلول إقليمية أو دولية"، وموضحا أن "أهم ما يدفع إلى تلك الحلول أمران: الأول هو اتهام البعض بأنهم طرف في حلول دولية، والثاني رغبة البعض في جلب حلول دولية".

واستبعد إن يتخذ مجلس الأمن قرارات حاسمة بشأن العراق في جلسته المقررة أوائل آب المقبل، مشيرا إلى أن "جميع الأطراف تريد أن يكون العراق في سكة الحل وليس في طريق الأزمة".

نائب رئيس الجمهورية شدد على ضرورة أن "يقوم العراقيون بتشجيع سكة الحل وليس الذهاب إلى أزمة، وذلك لتفادي أي قرارات قد تمس سيادة العراق كما حصل في القرار (١٤٨٣) وكما حصل في الحصار والعقوبات".

كما أبدى الأمين العام لمنظمة بدر هادي العامري رفضه للمساعي الرامية إلى تدويل مسألة تشكيل الحكومة العراقية، وأشار إلى أن تشكيل الحكومة شأن داخلي لا ينبغي تدويله بأي شكل من الأشكال.

وقال العامري وهو قيادي في المجلس الأعلى الاسلامي في بيان له إن التدويل يمثل خطرا حقيقيا يهدد مستقبل العراق ويفتح الباب على مصراعيه للتدخل في شؤونه الداخلية، ودعا إلى وجوب استئناف المباحثات بين الكتل العراقية للخروج من هذه الأزمة دون اللجوء إلى أطراف خارجية.

ويرى العامري أن الحل الأمثل لأزمة منصب رئاسة الحكومة يكمن في تحديد برنامج لإلزام رئاسة الوزراء بقوانين وصلاحيات لا يمكن معها الإنفراد بالسلطة، وجدد موقف الإئتلاف الوطني الداعي إلى تشكيل حكومة شراكة وطنية حقيقية.

وكان ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق آد ميلكرت قد قال إن تقريره عن العراق الذي سيقدمه إلى اجتماع الأمم المتحدة المقرر في الرابع من آب/ أغسطس المقبل، لم يكتمل بسبب عدم توصل الكتل السياسية إلى حل لأزمة تشكيل الحكومة

ويبدو أن حدة الصراع السياسي بين الكتل السياسية بشأن منصب رئيس الوزراء، وعدم قدرة الائتلاف الوطني على تقديم مرشح لمنصب رئيس الوزراء ، قد أوصل الأوضاع السياسية إلى حالة من الجمود

مستشار حكومي: زيارة مولن إلى بغداد دليل على الالتزام الأميركي بخطط الانسحاب

بغداد / (آكانيوز)

ذكر المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي ،الثلاثاء، أن زيارة رئيس هيئة أركان الجيوش الأميركية مايك مولن إلى العراق أمس دليل على مدى اهتمام الإدارة الأميركية بتنفيذ بنود الاتفاقية الأمنية وخطة الانسحاب .

وقال علي الموسوي لوكالة كردستان للأنباء(اكانيوز) اليوم إن "زيارة مولن إلى بغداد تأتي في الوقت الذي تستعد فيه القوات الأميركية لتقليص عديدها في العراق بحلول نهاية آب / أغسطس المقبل".

وأوضح الموسوي أن "الولايات المتحدة ملتزمة بتطبيق ما جاء في بنود الاتفاقية الأمنية التي وقعتها حكومة بغداد مع واشنطن حول عملية انسحاب القوات الأميركية من العراق"

وأشار إلى أن "وصول مولن أمس لمراجعة خطط انسحاب القوات الأميركية يبين مدى قدرة القوات الأمنية العراقية على تسلم الملف الأمني بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق نهائيا في نهاية عام ٢٠١١".

وتابع الموسوي قوله إن "من المحتمل أن يجري لقاء بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس أركان الجيوش الأميركية مايك مولن لبحث الوضع الأمني في العراق".

وأضاف انه "سيتم بحث آلية تسليم المواقع الأمنية إلى الجهات العراقية بعد انسحاب القطعات الأميركية في نهاية آب المقبل ، الأمر الذي يحتاج إلى تنسيق جيد بين الطرفين".

وكان رئيس هيئة أركان الجيوش الأميركية الأميرال مايك مولن قد وصل إلى العراق أمس الثلاثاء لمراجعة خطط انسحاب القوات الأميركية من العراق نهائيا في نهاية عام ٢٠١١.

يذكر أن الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة تنص على انسحاب القوات الأميركية من المدن العراقية بحلول نهاية يونيو/ حزيران ٢٠٠٩، والاحتفاظ بـ٥٠ ألف من قواتها بنهاية آب / أغسطس المقبل قبل انسحابها من العراق بشكل كامل بحلول نهاية عام ٢٠١١.

الدباغ ينفي تدخل رئيس الوزراء بشأن تأجيل انتخابات اتحاد الكرة

بغداد / ا.ب.ا

نفى الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن يكون رئيس الوزراء قد طلب تأجيل إقامة انتخابات الاتحاد العراقي المركزي لكرة القدم.

جاء ذلك في معرض حديث الدباغ أمس الثلاثاء لوكالة العراق بيتنا مبينا أن رئيس الوزراء كان التقى رئيس اللجنة الاولمبية رعد حمودي ونائب رئيس اتحاد الكرة ناجح حمود قبيل اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد يوم السبت الماضي حيث ابلغهما "بان انتخابات الاتحاد هي شأن كروي يتبناه أبناء الوسط الكروي العراقي من دون أية تأثيرات داخلية أو خارجية".

وأوضح الدباغ قائلا إن رئيس الوزراء نوري المالكي شدد على أن للحكومة "تحفظات كثيرة على الأشخاص الذين يقودون اتحاد الكرة

ناجح حمود

الآن" وعلى طريقة أدائهم في جميع الجوانب الإدارية والمالية والفنية". ومضى الدباغ إلى القول "إن رئيس الوزراء طالب أعضاء الجمعية العمومية والمكتب التنفيذي للجنة الاولمبية بضرورة إحداث التغيير الجذري في توليفة اتحاد الكرة وفق الآليات القانونية وبما لا يتقاطع والقوانين العراقية النافذة من جانب ويتلاءم ولوائح الاتحاد الدولي للعبة من جانب آخر"، آملا بتجنيب الكرة العراقية أية عقوبات أو مقاطعات دولية لا يتمناها الجميع.

. وردا على سؤال العراق بيتنا حول ما أعلنه نائب رئيس الاتحاد ناجح حمود في اجتماع الجمعية العمومية الذي انعقد يوم الأحد الماضي وادعائه بان رئيس الوزراء طلب منه ورئيس اللجنة الاولمبية تأجيل الانتخابات بين الدباغ أن هذا "تصريح لا صحة له أطلقه حمود من عنديّاته الخاصة وستحمّله الحكومة تبعات تقوّله على رئيس الوزراء ما لم يقله".

سوريا تقترب من إنجاز المرحلة الأولى من مشروع سحب مياه دجلة

دمشق / السومرية نيوز

توقعت مصادر سورية رسمية، ، أن يشهد آب المقبل الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع ري دجلة الكبير لسحب مياه نهر دجلة إلى داخل الأراضي السورية والذي يقام بتمويل كويتي، فيما لفتت إلى أن المشروع لا يهدف إلى التأثير سلبا على حصة العراق من المياه إنما للاستفادة القصوى من حصة سوريا من النهر، مؤكدة عدم اعتراض بغداد على المشروع، لعدم تعارضه مع الاتفاقات الثنائية والدولية.

وباشرت الحكومة السورية مطلع العام الحالي، بتنفيذ مشروع «ري دجلة الكبير» الذي يقضي بإرواء نحو ٢٠٠ ألف هكتار من أراضيها من مياه نهر دجلة بسحبها لمسافات طويلة داخل الأراضي السورية، وذلك بعد الحصول على الضوء الأخضر التركي على خلفية تحسن العلاقات السياسية بين البلدين، بعد سنتين من طلب مجلس الوزراء السوري من وزارة الري المبادرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء بتنفيذ المشروع، الذي يندرج في إطار تنمية المنطقة الشرقية، وينفذ بالتعاون مع الأمم المتحدة.

إلا أن وزارة الموارد المائية العراقية حذرت في الثامن من أيار الماضي، من المشروع واعتبرته "التفافا على الاتفاقات الدولية للمياه".

وتجلت أولى الخطوات العملية للمشروع بالمباشرة في بناء الجدار المانع للرشح لمحطة الضخ الرئيسة بداية العام الجاري، بكلفة زادت عن ٥,٤ مليون دولار على أن ينجز الجدار مع انتهاء الشهر المقبل، ليتم لاحقا تنفيذ المشروع كاملا عبر أربع مراحل وبكلفة إجمالية تتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات دولار، تسعى الحكومة السورية لتأمينها عبر قروض من الصندوق الكويتي وصناديق أخرى عربية وإقليمية.

وإلى جانب محطة الضخ فإن مشروع «ري دجلة الكبير» يتضمن منظومة متكاملة من سد تخزيني ونفق ضخم وقنوات ري حديثة وشبكات ري من أنابيب مطمورة، مع الاستفادة من المياه الجوفية والأمطار الشتوية، إضافة إلى الاستفادة من بعض السدود القائمة حالياً. وقالت المصادر لـ"السومرية نيوز" إن "تحديث الدراسات الفنية لـ«مشروع ري دجلة»، الذي يتم عبر منحة تصل إلى مليون دولار مقدمة من الصندوق الكويتي، لا يراد منه التأثير سلبا على حصة العراق من الوارد الطبيعي لنهر دجلة، إنما الاستفادة القصوى من حصة سوريا من مياه هذا النهر".

ونفت المصادر السورية صحة ما يقال عن أن سوريا بمشروعها هذا إنما تقوم بضخ المياه إلى مسافات بعيدة داخل أراضيها وبما يخالف القوانين الدولية في هذا المجال، واعتبرت أن كل ما يثار عن الموضوع لم يتعد المستوى الإعلامي والتقارير الصحافية، مبينة أن "الجانب العراقي لم يتقدم بأي اعتراض على المشروع عبر الجهات الرسمية لأنه مطلع على تفاصيله".

وكان مصدر حكومي عراقي مطلع، ذكر في شهر أيار الماضي، أن الحكومة العراقية تمارس ضغوطا على سوريا لتغيير الممول لمشروع سحب مياه نهر دجلة إلى داخل أراضيها وتغيير المكان المحدد لإنشاء المشروع على أن تطلق سوريا كميات إضافية لحصة العراق من نهر الفرات، مؤكدا أن تلك الضغوطات تأتي ردا على موقف الكويت من الخطوط الجوية العراقية، كما ذكر المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن الهدف من تلك الضغوط هو تغيير مكان المشروع والممول الرئيس له وهو الكويت، ردا على موقف الكويت الأخير من الخطوط الجوية العراقية، مشيرا إلى أن موافقة الحكومة العراقية على المشروع "تتوقف على التزام سوريا بهذين المطلبين"، بحسب قوله.

حيث شهد العراق، من جهته، خلال السنوات الثلاث الماضية أزمة حادة في المياه العذبة، تجلت صورها بجفاف العشرات من الجداول والأنهر الفرعية في وسط وجنوب العراق، مما اضطر مئات الأسر إلى هجر قراها والتوجه نحو مراكز المدن، كما أدى انخفاض مناسيب المياه العذبة في شط العرب، أقصى جنوب العراق، إلى زحف مياه الخليج المالحة نحو مدينة البصرة وتهديد مساحات واسعة من بساتين النخيل والحمضيات.

وينظم تقاسم مياه نهر الفرات بين سورية وتركيا حالياً بروتوكول وقع عليه البلدان عام ١٩٨٧، وتعهد الجانب التركي فيه بأن يوفر معدلاً سنوياً ما يزيد عن ٥٠٠ متر مكعب في الثانية عند الحدود التركية السورية، وفي الحالات التي يكون فيها الجريان الشهري تحت مستوى ٥٠٠ متر مكعب بالثانية، فإن الجانب التركي يوافق على أن يعوض الفرق أثناء الشهر التالي.

وكان اتفاق سوري – عراقي مؤقت عقد في بغداد بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٧ ونص على تقاسم الوارد من مياه نهر الفرات على الحدود السورية – التركية المشتركة بنسبة ٥٨٪ للعراق و ٤٢ ٪ لسوريا.

وبحسب وثائق وزارة الري السورية فإن الحكومتين السورية والعراقية وقعتا في بغداد بتاريخ ٩ نيسان ٢٠٠٢ اتفاقا تمت المصادقة عليه في تشرين أول عام ٢٠٠٢، يقوم بموجبه الجانب السوري بإنشاء محطة ضخ على الضفة اليمنى لنهر دجلة في موقع عين ديوار في الأراضي السورية لسحب المياه بمعدل يتراوح بين ١٠ حتى ١٠٠ متر مكعب بالثانية وبمجموع إجمالي يصل إلى ١,٢٥ مليار متر مكعب سنويا بهدف إرواء ١٥٠ ألف هكتار صافي كمرحلة أولى، واعتمدت تلك الاتفاقية في حينها على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ كمرجعية قانونية.

لكن في موقع وزارة الموارد المائية يذكر أن اتفاق نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة الذي وقع العام ٢٠٠٢ كان مشروطا بتعويض الكمية المسحوبة من دجلة ضمن حصة العراق عبر زيادة الحصة المائية في نهر الفرات الذي يدخل العراق من محافظة الأنبار.